اللغة العربية

نظرية التمام في

النحو العربي

أ.د. إبراهيم إبراهيم بركات

الألوكة
www.alukah.net
00201156800204

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نظرية التمام
في
النحو العربي

الأستاذ الدكتور
إبراهيم إبراهيم بركات

المؤتمر الدولي الثالث للعربية
والدراسات النحوية
كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة
٢٠٠٥م

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيه .

فلقد بنيت الجملة العربية على قواعد مطردة محكمة ، منها قاعدة التمام، ومن خصائص اللغة العربية الإعراب ، والإعراب له جانبان : دلالي ، ولفظي ، أما الدلالي فإنه يكون من خلال العلاقات المعنوية بين الكلمات في الجملة ، أما اللفظي فإنه يكون من خلال القواعد المحكمة التي تضبط نطق هذه الكلمات ، طبقًا لما هو مقدر لكل كلمة في الدلالة أو الموقعية ، وفكرة التمام في النحو العربي تتضمن جانبي الإعراب .

وهذا البحث «نظرية التمام في النحو العربي» ينقسم إلى تمهيد ، يبحث في المصطلح المتناثر لدى بعض النحاة ، ومواضعه في أقسام الكلام ، ثم القسم الأول ، ويبحث في تمام الاسم : طرقه ، ومواضعه ، فالقسم الثاني ، ويبحث في تمام الجملة ، ومواضع عملها ، ثم القسم الثالث ، ويتضمن فكرتين : بين التمام وعدمه ، والجانب المعنوي في التمام .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المصطلح

تمَّ [١] : تِـمًّا ، تمامًا ، يعني : كَمُلَ ، واشتد ، وصلُب ، ويقال : تَم خلقه فهو تام ، وتميم ، وتم بالشيء وعليه : حعله تامًا ؛ فالتمام يعني الكمال .

وقد ذكر سيبويه مصطلح التمام عندما علَّل لنصب تمييز (مائة) في القول : مائة بيضا [٢] ، حيث تمامها لتنوينها ، فنصبت تمييزها الذي يجب أن يجر بالإضافة .

كما يذكر ابن يعيش أن «المميَّز إذا كان بعد مفرد فلابد أن يستوفي ذلك للمفرد جميع ما يتم به ، ويؤذن بانفصاله مما بعده ، بحيث لا يصح إضافته إلى ما بعده ، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه» [٣] .

كما استخدم سيبويه مصطلح التمام في التركيب الشبيه بالتركيب الإضافي ، ففي تحليله للأقوال : لا خيرًا منه لك ، ولا حسنا وجهه ، ولا ضاربًا زيدًا ، يذكر : «التنوين لم يصر منتهى الاسم ؛ فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، ..... لأن ما بعد (حسن وضارب وخير صار) من تمام

(١) ينظر : مادة (تمم) في لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط .
(٢) ينظر : الكتاب ٢ ـ ١٨١ .
(٣) شرح المفصل ٢ ـ ٧١ ، ٧٢ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الاسم؛فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم»[١]. ويمثل ذلك بالقول : لا عشرين درهمًا لك .

ومنه يتضح أن سيبويه استخدم مصطلح التمام فيما إذا كان الاسم منفصلًا لفظيًا ، عما بعده بطرائق معينة ـ نذكرها فيما بعد ـ ، فلا يمكن إضافته إليه ، كما استخدمه في التركيب الشبيه بالإضافي ولو أن الاسم الأول كان به طريقة من طرائق التمام التي تؤذن بعدم إضافته إلى ما بعده ، وذلك لأن الأول يتم بما بعده . لكننا نوجه هذا إلى أنه تمام معنوي .

وقد استخدم النحاة مصطلح التمام في جانب آخر من التحليل النحوي، حيث يعلل بعضهم لنصب بعض المنصوبات بأنه عن تمام الجملة ، يذكر الجرجاني :«معنى تمام الكلام أنك لما قلت : امتلأ الإناء ، تم الكلام ، لأخذ الفعل فاعله ، فلما أتى بشيء يبين المقصود نصب تشبيهًا بالمفعول به في قولك : ضرب زيد عمرًا ، لأنه يأتي بعد تمام الكلام»[٢].

ويؤكد ذلك ابن يعيش فيذكر أن «العامل في مميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعل ، ولا ما أشبهه .....» [٣] .

ومما يدل على أن سيبويه استخدم التمام في الجملة التي تنصب ما بعدها، وإن اصطنع هذا التمام ، تعليله لنصب قائم في القول : فيها عبد الله قائمًا، حيث يذكر :«ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله، حسُن السكوت ، وكان

(١) الكتاب ٢ ـ ٢٨٧ .
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٧٢٣ .
(٣) شرح المفصل ٢ ـ ٣٩٥ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كلامًا مستقيمًا،كما حسُن واستغنى في قولك: هذا عبد الله...»[١]،ومنه يفهم أن الكلام يمكن أن يتم عند تمام ذكر ركني الجملة،فينصب ما بعدهما .

ومما سبق يتضح لنا أن النحاة استخدموا مصطلح التمام في كل من الاسم والجملة ، وقد عنَوا به : عدم حاجة ما يتصف بأنه تام إلى ما يكمله في بنيته التي يجب أن يكون عليها في اللغة ، وأن حاله أثناء نطقه مؤذِن بانفصاله عما بعده ، سواء أكان اسمًا أم جملةً .

ولقد تعارفنا على أن الكلام إما كلمة وإما جملة ـ على الوجه الأقرب ـ ، والكلمة ثلاثة أقسام : حرف ، وهو إما عامل بأصل الوضع ، وإما غير عامل ، وإما متردد بينهما ، وفعل ، وهو عامل بالضرورة في فاعله ، ويكونان معًا جملة بالضرورة ، واسم وهو قسمان : اسم لا يعمل مطلقًا ، واسم يجوز أن يكون عاملًا ، ناهيك عما هو مشترك بين الاسمية والفعلية، أو جامع لهما معا ، ونظرية التمام تتعلق ـ في أحد جزأيها ـ بهذا النوع من الأسماء العاملة ، وذلك عندما لا يصح أن يضاف الاسم إلى ما بعده ، ويتعلق الجزء الآخر من نظرية التمام بالجملة الفعلية عندما يتم ركناها .

لابد أن ننوه في هذا الموضع إلى أن الذي جعل النحاة يلجئون إلى نظرية التمام هو اصطدامهم بعلة نصب التمييز ، سواءً أكان تمييز مفرد ، أم تمييز جملة [٢]، وقد شبهوا نصب المميَّز لتمييزه بنصب أسماء تامة ، أو جملة تامة، لمنصوبات أخرى .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ٨٨ .

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٧٢٣/ شرح ابن يعيش ٢ ٧١ ،٧٢/ شرح الموصلي لألفية ابن معطي ١ ـ ٥٧٤ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والدليل على أن النحاةَ لم ينظروا إلى التمام بنوعيه الاسمي والجملي إلا أثناء نصب التمييز ما يأتي :

ـ أنهم ـ حقيقة ـ لم يركزوا على فكرة التمام إلا في باب التمييز .

ـ أنهم لم يذكروا من طرائق التمام الاسم المعرف بالأداة ، ذلك لأنه ليس محله التمييز . وهو عامل وتام بأداة التعريف كما هو موضح في البحث .

ـ أن بعضهم عندما يذكر الأسماء المختومة بنون الجمع،فإنهم يقصرونها على الأعداد من عشرين إلى تسعين[١]. وهذا ينسحب على كل الأسماء التي تنتهي بإحدى النونين .

ـ أن بعضهم عندما يتحدث عن تمام الاسم بالنون يذكر : « وفهم من سكوتي عن شبه المثنى أن التمييز لا يقع بعده »[٢].

ففكرة التمام لدى النحاة قائمة ، ولكنهم لم يفردوا لها موضوعًا خاصًا ، كما أنهم لم يستخدموها في المواضع التي يجب أن تذكر فيها ، ولم يعللوا بها كثيرًا من الأبواب النحوية التي يجب أن تعلل بها .

يعالج هذا البحث فكرة التمام على أنه يكون في قسمين : أولهما : الاسم العامل إذا كان به طريقة من طرائق تمام الاسم ، والآخر : الجملة الفعلية إذا اكتمل ركناها . ونفصل ذلك في أقسام البحث الآتية .

(١) ينظر : شرح الموصلي لألفية ابن معطي ١ ـ ٥٧٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ ـ ٣٨٠ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

القسم الأول : تمام الاسم

ذكرنا أن تمام الاسم يعني عدم صلاحيته للإضافة ، أي : منعه من الإضافة [١] ، والبحث في هذه القضية يتطلب التعرض لفكرتين : طرائق تمام الاسم ، ومواضع عمل الاسم التام .

أولًا : طرائق تمام الاسم :

جمع سيبويه بين أربع طرائق لتمام الاسم في موضع واحد ، وإن لم يذكر مصطلح التمام فيها ذكرًا مباشرًا ، فقد ذكر أن الألف واللام منعتا الإضافة في القول ، هذا الضارب زيدًا ، وصارتا بمنزلة التنوين [٢] .

ثم يذكر : «وإذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون قلت : هذان الضاربان زيدًا،وهؤلاء الضاربون الرجلَ،لا يكون فيه غيرُ هذا،لأن النونَ ثابتة» [٣] .

ثم يقول : «فإن كفَفت النون جررت وصار الاسم داخلًا في الجار ، وبدلًا من النون ، لأن النونَ لا تعاقب الألف واللام ..» [٤] .

كما ذكر تمام الاسم بالإضافة في عمل اسم الفاعل [٥] . ويقرأ عند ابن يعيش قوله : «الذي يتم به الاسمُ أربعة أشياء : التنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع،والإضافة ، لأن هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده،

(١) ينظر : الكتاب ٢ ـ ١٧٢ .
(٢) الكتاب ١ ـ ١٨٢ .
(٣) الكتاب ١ ـ ١٨٣ .
(٤) الكتاب ١ ـ ١٨٤ .
(٥) ينظر الكتاب ١ ـ ١٧٦ ، وما بعدها .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وتؤذن بانتهائه ..» [١].

والهدف من التمام اللفظي في الاسم أن تمتنع إضافته إلى ما بعده[٢].

من مجموع ما سبق يتبين لنا أن النحاةَ قد جعلوا لتمام الاسم طرائقَ أربعا هي[٣]:

١ ـ التنوين:

التنوين معاقب للإضافة، فلا يجتمعان، لذا فإن الاسم المنون تام، ويجعل سيبويه من ينصب (غدوة) بعد (لدُن)، كأنه ألحق التنوينَ في لغة مَن قال: لَدُ، وذلك قولُك: من لَدُن غَدوةً ... [٤]، فكأن النون نون التنوين التي منعت (غدوة) من الإضافة إلى (لَدُ)، فأصبح (لَدُ) اسمًا تامًا، فنصب ما بعده (غدوة).

وقد يكون التنوينُ ظاهرًا، كما في: كاتب، وقنطار ...، وقد يكون مقدرًا، كما في أحد عشر، فإنه يقدر في: عشر، ومنع من ظهوره بناؤه على على الفتح، ويقدر التنوين ـ كذلك ـ في كل مبني يكون موضعه التنوبن، مثل (كم) [٥].

---

(١) شرح المفصل ٢ ـ ٧٢/ وينظر: المساعد في شرح التسهيل ٢ ـ ٥٨/ شرح التصريح ٢ ـ ٣٩٥.

(٢) ينظر شرح ألفية ابن معطي ١ ـ ٥٧٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١ ـ ٤٤، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٢، ٢٠٥/ المساعد ٢ ـ ٥٨/ شرح التصريح ١ ـ ٣٩٥.

(٤) ينظر: الكتاب ١ ـ ٢١٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٢ ـ ١٥٧.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢ ـ نون المثنى :

وهي مقابلة للتنوين ، فلا تجتمع مع الإضافة ، لذا فإن الاسم المختومَ بها ـ وهي مثبتة فيه ـ يكون تامًا .

٣ ـ نون الجمع :

وهي النون التي تلحق آخر جمع المذكر السالم ، وتكون مقابلة للتنوين .

ويلحق بها نون ألفاظ العقود ، حيث إنها أسماء ملحقة بجمع المذكر السالم ، ويجعلها سيبويه عددًا منونًا[(١)] .

٤ ـ الإضافة :

فالاسم إذا أضيف امتنع من الإضافة ، فهو إن لم يكنْ منونًا حين إضافته فإن ما أضيف إليه يحمل التنوين،أو ما يقابله،والإضافةُ والتنوين يتناوبان الاسم ، تقول :«هو أشجع الناس رجلًا ، وهما خير الناس اثنين ، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجهُ في قولك : هو أحسن وجهًا ..» [(٢)] .

لكنه يلاحظ أن ما أضيف إليه الاسم قد يضاف إلى آخر.فالاسمُ يكون تامًا بالإضافة ، كما أن الهدفَ من طرائقِ التمام الأخرى هو منع الاسم من الإضافة .

ملحوظة : الطرائقُ الأربع السابقة تتردد في كتب النحاة ، وقد أغفل معظمُهم غيرَ هذه الطرائق .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ ـ ١٥٧ .

(٢) الكتاب ١ ـ ٢٠٥ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أداة التعريف :

الاسم المعرف بالأداة يكون تامًا ، لأنه لا يجوز أن يضافَ إليه ما بعده إلا في مواضعَ منصوصٍ عليها في كلام العرب(١) ، والتعريف والتنوين يتعاقبان الاسم ، ولا يجتمعان فيه .

وقد ذكر سيبويه الألفَ واللامَ فيما إذا قلت : « عجبت من الضرب زيدًا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدًا ، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين ....» (٢) .

كما يذكر في موضعٍ آخرَ أن الألفَ واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين(٣) .

نلحظ أن النحاةَ قد ركزوا نظرتهم من حيثُ تمامُ الاسم في التمييز ومميزه، والفصل بينهما بإحدى الطرائق الأربع السابقة، وكل منها لاحقة، ووقوع أي منها في نهاية المميَّز يفصله عن تمييزه ، فلا يمكن إضافتُه إليه ، فيحدث النصب، وقد أدى بهم هذا إلى إهمال أداة التعريف عند معظمهم، حيث إنها سابقةٌ لا لاحقة .

---

(١) تجتمع (أل) مع الإضافة، أي تدخل على الجزء الأول من الإضافة ، في خمسة مواضع، يشترط في كل منها شرطان ، أحدهما يجب أن يتوافر فيهما جميعًا ، وهو أن يكون الجزء الأول صفة مشتقة عاملة فيما بعدها ، والشرط الثاني واحد من :
أ ـ أن يكون الجزء الأول معربًا بالحروف . (مثنى أو جمع مذكر سالـمًا) .
ب ـ أن يكون الجزء الثاني معرفًا بالأداة ، أو مضافًا إلى معرف بها ، أو مضافًا إلى ضمير يعود على اسم سابق ، أو إلى ما فيه ضميره .

(٢) الكتاب ١ ـ ١٩٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ ـ ١٨٢ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وأداة التعريف تجعل الاسم تامًا فهي مقابلة لتنوين التنكير ، وكلاهما يزاد في الاسم لمعنى ، وإن كان المعنيان يتضادان ، وهما لا يجتمعان في اسم واحد ، وكل منهما يجعل الاسمَ غيرَ صالح للإضافة ، ووجود أداة التعريف في الاسم تمنع الإضافة التي كان عليها ، فتمييز الثلاثة إلى العشرة يكون مجرورًا بالإضافة ، ويكون العدد المميَّز غيرَ تام ، فإذا عرف بالأداة أصبح تامًا ، وامتنعت الإضافةُ ونُصب المعدود ، كما ورد في قول حذيفة ـ رضي الله عنه ـ : « فقلنا : يا رسول الله ، أتخاف علينا ، ونحن ما بين الست مائةً إلى السبع مائةً »[(١)] .

« فأجرى الألف واللام في تصحيح نصب التمييز مجرى النون من مائتين عامًا ، لاستوائهما في المنع من الإضافة ، ومثله : ثلاثةٌ أبوابًا[(٢)] . كما ذهب إليه ابنُ كيسان من : الألف درهمًا ، والمائة دينارًا »[(٣)] . ونعلم أن تمييز كل منهما مفرد مجرور بالإضافة .

ومنه يتبين لنا أن أداة التعريف المانعة من الإضافة والمجراة مجرى النون من المثنى وجمع المذكر السالم إنما هي طريقة من طرائق تمام الاسم .

* وأرى أن من طرائق تمام الاسم تلك الأسماء التامة بذاتها ، أي : في بنيتها ، حيث لا يجوز أن يضاف إليها ، وهي :

ـ **الضمير** : حيث إنه تمتنع إضافته ، ويجوز أن يكون نكرة فيتخذ صفة

---

(١) صحيح مسلم ٥ ـ ٣٦١ .
(٢) ينظر : الكتاب ٢ ـ ١٧٣ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ ـ ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الإبهام ، ويحتاج إلى ما يميزه ، ويكون تمييزه منصوبًا ـ حينئذ ـ ، ويعرض له البحث في موضعه من الدراسة .

ـ **الاسم الموصول** : وإن كان في بنيته غيرَ تام ، فهو لا يكون إلا من خلال صلته ، وهي بيان له وإكمال لمعناه ، وحائل بينه وبين ما بعده لفظيًا، فلا تجوز إضافته إلى ما بعده .

ـ **أسماء الإشارة** : وهي تتم بأنها تدل على معنيين : إشارة ومشار إليه ..... ، ولا يجوز أن تضاف إلى ما بعدها .

لكن الاسمَ الموصول واسمَ الإشارة لا يحتاجان إلى ما يبين إبهام كل منهما ، أو إلى ما يتممهما ، حيث إن الأولَ تام بصلته ، والثاني تام بالمشار إليه الحاضر ، ولا يؤهلان ـ بنيويًا ـ لدخول طرائق التمام بهما ، فلا ينصبان ما يكون من تمامهما .

* وأنبه إلى ما يأتي :

١ ـ الإضافة لا تجتمع مع أي مما سبق ، لذا صلحَ الاسمُ الذي به واحد منها أن يكونَ اسمًا تامًا .

٢ ـ كذلك التنوين لا يجتمع مع أي مما سبق .

٣ ـ قد يجتمع التعريفُ مع نون المثنى أو نون الجمع ، وقد يجتمع أي منهما معه ، ويكون الاسم تامًا ، وغير صالح للإضافة إلا في المواضع التي ذكرت سابقًا .

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٤ ـ ما يتم به الاسم قسمان من حيث الزوال واللزوم[١] :

أ ــ زائل : وهو التنوين ونون التثنية ، حيث يجوز أن تذكرهما فتنصب ما بعدهما ، ويجوز أن تحذف أيًا منهما فتجر ما بعده ، نحو : راقودٌ خلا ، وراقودُ خل ، منوان عسلا ، ومنوا عسلٍ .

ب ــ لازم : وهو نون جمع العقود من عشرين إلى تسعين ، حيث لا يجوز أن تحذف النون ، وتضيفه إلى مميز .

ولكنه يجوز أن يضاف إلى مالك ، فتحذف النون ، نحو : عشروك ، وثلاثو زيد .. كما تقول : ثلاثة عشرك ، وأربعة عشر زيد .

ومن اللازم كذلك التمييز بعد الإضافة ، نحو : ملء الإناء عسلا ، على التمرة مثلها زيدا ، حيث لا يجوز أن تضيفَ التمييزَ إلى مميزه .

ثانيًا : مواضع عمل الاسم التام :

المواضع التي يكون الاسم فيها تامًا فيعمل ـ إذا توافرت فيه إحدى طرائق التمام السابقة ـ تنحصر في قسمين : الأسماء التي تحتاج إلى تمييز ، والأسماء العاملة عمل الفعل الصفات المشتقة ، والمصادر) .

يذكر أبو البركات الأنباري : « وأما ما كان الفعلُ فيه غيرَ فعل ، فنحو: عندي عشرون رجلًا ، وخمسة عشر درهمًا ، وما أشبه ذلك ، والعامل فيه هو العدد ، لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: حسن وشديد، وما أشبه ذلك . ووجهُ المشابهة أن العددَ يوصف به كما يوصف بالصفة

(١) ينظر : شرح ابن يعيش ٧٢ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المشبهة باسم الفاعل ، وإذا كان في العدد نونٌ نحو (عشرون) ، أو تنوين مقدر ، نحو (خمسة عشر) ، صار النون والتنوين مانعين من الإضافة ..... وكذلك حكم ما كان منصوبًا على التمييز فيما كان قبله حائل ، نحو : لي مثله غلامًا ، ولله دره رجلًا ، فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن ينجر بإضافة ما قبلها إليه ...» [(١)] .

فذكره (عشرين ، وخمسة عشر ، ومثله ، ولله دره) أمثلة لتمييز ، وذكره (حسنًا وشديدًا) أمثلة للصفة المشتقة،ومثل ذلك ذكره كثير من النحاة[(٢)].

أ ـ ما يحتاج إلى تمييز :

ذكرنا أن التمييز المنصوب هو الذي حدا ببعض النحاة أن يفكروا في علةِ التمام ، كي يعللوا لنصب التمييز ، إذ الأصلُ فيه الإضافة .

والتمييز الذي يكون منصوبًا ينحصر في تمييز كل من :

العدد، والمقادير، وأشباه المقادير ، وكنايات العدد ، والمثلية ، والغيرية، واسم التفضيل ، والضمير المستتر الواقع فاعل (نعم وبئس) ، والضمير المبهم .

*** العدد المميَّز التام :**

العدد المميزُ الذي الذي ينصب التمييز بعده لتمامه هو الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وتنقسم هذه الأعدادُ من حيثُ علةُ التمام وطرائقه إلى قسمين ، وهما :

---

(١) أسرار العربية ١٩٨ ـ ١٩٩ .

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ١ ـ ٥٧٥.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ـ الأعداد المركبة :

وهي الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فتمييز هذه الأعداد المركبة يكون منصوبًا ، لأن أصلها التنوين ، حيث يذكر سيبويه : « أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه،لولا ذلك لم يقولوا :خمسة عشر درهمًا، ولكن التنوينَ ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف »[١] . وأرى أنه ليس المنعُ من الصرف هو الذي أخفى التنوينَ من هذه الأعدادِ المركبةِ ، ولكنه البناءُ في هذه الأعداد ، وكأن التنوينَ موجود في هذه الألفاظ ، حيث لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه ، ذلك من إضافة أو غيرها ، فكأن التنوينَ باقٍ ، ولذلك مُنِعَت هذه الأعدادُ الإضافةَ إلى تمييزها[٢] ، ويجعل النحاةُ التنوينَ في هذه الأعداد تنوينا مقدرًا ، كما يجعلونه لازمًا ، إذ الأصلُ في هذه الأعداد حروفُ العطفِ الفاصلة[٣] ، مما يوجب التنوين ، ويكون هذا التنوينُ المقدرُ فاصلًا بين العدد وتمييزه ، فينصب التمييز .

ـ ألفاظ العقود :

وهي الأعدادُ من العشرين إلى التسعين ، وهي ملحقة بجمع المذكر السالم ، حيث انتهاؤها بالنون الملحقة بأحرف الإعراب ، ووجود النون في نهاية هذه الأعداد تمنعها من الإضافة ، لأنها تفصل بينها وبين تمييزها ، فتصبح أسماء تامة .

ويجعل سيبويه ألفاظَ العقود أسماءً منونة ، ويذكر ذلك مباشرة[٤] .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ١٥٧ .
(٢) ينظر : أسرار العربية ٢٢٢ .
(٣) ينظر : المقتصد ٢ ـ ٧٣١ .
(٤) الكتاب ٢ ـ ١٥٧ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ويجعل النحاةُ هذه النونَ نونًا تشبه نون الجمع[١] .

*** المقادير :**

المقادير هي الممسوحات ، والمكيلات، والموزونات ، والمقيسات ، وهي وحدات محددةُ الكمية أو المقدار في مصطلحاتها ، حسبما يتعارف عليه المجتمع ، تستخدم في ثلاث صور من التركيب :

ـ أن يكون تمييزُها مضافًا إليها ، وحينئذ لا يكون اسمها تامًا ، حيث يفتقد كل طرائق التمام، نحو : بعته إردبي قمح ، وكيلو جرامي أرز ، ومتر قماش ، اشتريت قيراط برسيم ، وما أملك شبرَ أرض ، في الجوال صاعا تمر ، أبتاع قفيزي بر ، هذان رطلا زيت ، الخاتم جرام ذهب .

ـ أن يكون تمييزها مجرورًا بـ (مِن) ، ويكون الاسم تامًا ، لكن حرف الجر أقوى العوامل النحوية[٢] ، فيجر ما بعده ، نحو بعته إردبين من القمح ، وكيلو جرامين من الأرز ، ومترًا من القماش ....

ـ أن يتخذ الاسمُ الدال على المقدار طريقة من طرائق التمام ، ولا يلحق به حرف الجر (من) ، فينصب التمييز ـ حينئذ ـ ، نحو : بعته إردبين قمحًا، وكيلو جرامين أرزًا ، ومترًا قماشًا ، اشتريت قيراطًا برسيمًا ، وما أملك شبرًا أرضًا ، في الجوال صاعان تمرًا ، أبتاع قفيزين برًا ، هذان رطلان زيتًا.

*** الشبيه بالمقدار :**

مما ينتصب لتمام الاسم تمييزُ ما يشبه المقادير ، وأشباه المقادير أسماء تدل على مقدار مبهم ، وليس محددًا باستخدام المصطلحات المتعارف عليه ،

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ ـ ٣٨٠ .
(٢) نزع الخافض ، للباحث .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهذه الأسماءُ إن اتخذت طريقة من طرق التمام فإنها تنصب تمييزها ، ذلك نحو : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ ﴾ [الزلزلة] ، تم الاسم (مثقال) عن طريق الإضافة .

ـ اشتريت صندوقًا فاكهة ، تم الاسم (صندوقًا) عن طريق التنوين .

*** (كم) الاستفهامية ، و(كذا) :**

« جعلت (كم) في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبًا »(١) .

ويبدو أنه يجب أن نبررَ لنصبها تمييزَها بأنها بمثابة الاسم التام ، أي : يجب أن يكونَ فيها طريقةٌ من طرائق تمام الاسم ، ولكننا لا نجد إلا أن يقدرَ التنوين ، كما هو في أحدَ عشر ، ولم يظهره بناؤها ، ونستطيع أن نفهمَ ذلك من خلال قول سيبويه : « واعلم أن كَم تعمل في كل شيء حَسُن للعشرين أن تعملَ فيه .... لأن العشرين عدد منون ، وكذلك كم ، هو منوَّن عندهم ، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفَظُوا بتنوينه ، لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهمًا ، ولكن التنوينَ ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف ، وموضعُه موضعُ اسمٍ منون ، وكذلك موضعُها موضعُ اسمٍ منون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ ، لأنهما غير متمكنين في الكلام »(٢) .

(١) أسرار العربية ٢١٥ . (٢) الكتاب ١ ـ ١٥٧ .

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومثل (كم) الاستفهامية في الكناية عن العدد ، ويكون تمييزه منصوبًا هو الاسم (كذا) ، ولكنه في الإخبار ، ونعلل لـ (كذا) ، بما عللنا لـ (كم) ، حيث إن بناءها منع من ظهور التنوين بها .

*** تمييز المثلية والغيرية :**

إذا قلت : لي مثله ، ولي غيره ، كان ذلك مقدارًا أو مقياسًا مبهمًا ، يحتاج إلى ما يبينه ويوضحه ، فيأتي مميزه بعده موجبًا فيه النصب ، وذلك للفصل بينهما بالإضافة إلى (مثل)، « وهذا النصب مشبه لقولك: أنا معطيه درهمًا، لأن إضافته إلى الهاء تمنع من جر (درهم) ، وتوجب نصبه ، فكذلك (مثله) ينصب ما بعده لامتناع الإضافة مع ثبات الهاء »[(١)] .

والإضافة تجعل الاسمَ تامًا ، وتفصله عن معموله ، فتوجب النصبَ . يشبه سيبويه نصب ما بعد مثل بانتصاب « الدرهم بالعشرين ، لأن مثل بمنزلة عشرين ، والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنه قد منع الإضافة ، كما منع التنوين »[(٢)] .

*** اسم التفضيل :**

اسم التفضيل في بعض تراكيبه ينصب تمييزه ، وذلك :

ـ إذا كان غيرَ مضاف ، ولا يصح أن يضافَ إلى ما بعده ، وضابطه اللفظي : هو ما لا نستطيع أن نجعلَ التمييزَ فيه خبرًا عن المفضل ، ولكنه

(١) المقتصد ٢ ـ ٧٢٥ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ١٧٢ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يصح أن تخبرَ فيه باسم التفضيل عن التمييز ، ثم تخبر بهما سويًا عن المفضل ، وإذا جعلت اسمَ التفضيل فعلًا أصبح التمييز فاعله ، ويجوز أن يكونَ المفضل فاعلًا له في كثير من التراكيب ، نحو : ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الكهف] ، ويجعلون هذا التمييز سببًا .

ونلحظ أن نصبَ التمييز بعد اسم التفضيل في هذا التركيب إنما هو لامتناع الإضافة ، حيث التنوينُ المقدرُ ، وقد منع من ظهوره منع اسم التفضيل من الصرف ، يذكر ابن مالك : « ومن الممنوع الإضافة إلى التمييز للزوم تنوينه تقديرًا (أحد عشر) وبابه ، وكذلك أفعل التفضيل المميز بسببي ، نحو زيد أكثر مالًا »(١) .

وقد يكون تمامُ الاسم في هذا التركيب عن طريق أداة التعريف ، إذا قلت:هو الأكثر مالًا، حيث لا يجوز إضافةُ التمييز إلى مميزه اسم التفضيل.

وقد يكون تمامُ اسم التفضيل عن طريق النون، إذا قلت: هم الأكثرون مالًا ، هما الأكثران مالًا ، وعندئذ لا يصح إضافتُه إلى تمييزه ، ومنه قوله ـ تعالى ـ : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾﴾ [الكهف] .

ـ إذا كان اسمُ التفضيل مضافًا إلى غير تمييزه عندئذ لا يجوز إضافته إلى تمييزه ، فيكون تامًا عن طريق الإضافة ، وينصب تمييزه ، نحو : هو أفضل الموجودين رأيًا .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ ـ ٣٨١ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

*** ملحوظتان :**

١ ـ إذا لم يكن هناك مانع من إضافة اسم التفضيل إلى تمييزه ، فإنه يجره، نحو : هو أكرم رجل ، وهو خير صديق .

٢ ـ أما إذا كان التمييز في مثل التركيب السابق صفة مشتقة فإنه يجوز الجر والنصب ، كقولك : هو خيرُ حافظ ، فإذا نصبت فإنه يجب أن تجعل اسم التفضيل تامًا عن طريق التنوين ، أو غيره كما في قوله تعالى : ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ٦٤﴾ [يوسف] .

*** الضمير المستتر** الواقع فاعلًا لـ (نِعم وبئس) :

فاعل (نعم وبئس) فيه معنى الجنس ، وإن كان معرفة ، حيث يُمدحُ الجنسُ كلُّه ، أو يُذم ثم يخصص منه المراد بالمدح والذم ، فإذا كان فاعلهما ضميرًا ، فإنه يكون مبهمًا ، لأنه يشمل الجنس ، ولم يكن له مرجع يعود عليه، فيحتاج إلى تمييز يكون بمثابة مرجعه، وأصله أن يضاف إليه ليحدده ويخصصه، لكن الضمير لا يضاف إليه، ويأخذ صفة تمام الاسم، فينتصب ما يميزه لذلك، ويشبه سيبويه نصب التمييز هنا بنصبه في القول: حسبُك به عبد الله رجلًا[1] .

*** الضمير الواقع بعد (رُبّ) :**

حيث (رُبّ) حرف جر شبيه بالزائد ، لا يدخل إلا على النكرات ،

(١) الكتاب ٢ ـ ١٧٥ .

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فاحتاج الضمير بعده إلى ما يبينه ويوضحه ، لأنه لم يسبق بمرجع يعود عليه ، وبذلك يتخذ صفة الإبهام ، وحينئذ يحتاج إلى تمييز ، يكون بمثابة المرجع الذي يعود عليه ، ولا يجوز إضافةُ التمييز إلى مميَّزه ، وهو الضمير ، لأن الضميرَ لا يضاف إليه ، فهو اسمٌ تام ـ بذاته وبنيته ـ ، فينصب ما بعده ومنه قول الشاعر :

رُبَّــه فتيــةً دعــوت إلى مــا يــورث المجــدَ دائبًــا فأجــابوا

*** ملحوظة :**

ـ ومنه الضمير المتعجب منه ، لكنني أرى أن يكون من النصب بعد تمام الجملة ، وسيوضح ذلك فيما بعد .

ب ـ ما يعمل من الأسماء عمل الفعل :

تنحصر هذه الأسماء في الصفات المشتقة والمصادر ، نعرض من الأسماء المشتقة اسم الفاعل، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، ثم نعرض المصدر. أما اسم التفضيل فإنه قد عولج فيما يحتاج إلى تمييز .

وبادئ ذي بدءٍ ، نقول : إن هذه الأسماء يمكن أن تكون اسمًا تامًا بإحدى طرائق التمام ، وتعمل في معمولها حينئذ ، وعملها يكون بين أمرين :

ـ **النصب** : إن اكتمل مرفوعها .

ـ **الرفع** : إن لم يكتمل مرفوعها .

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهذه الأسماءُ فيها شبه بالجملة ، لأنها تعمل عمل الفعل ، وعمله يكون برفع الفاعل أولًا ، ثم يتجاوزه إلى نصب المفعول به . فإن لم يكن فاعل ، فلا نصب لمفعول به .

*** اسم الفاعل وصيغ المبالغة :**

معمول اسم الفاعل يكون مجرورًا بالإضافة ، لكنه إن اتخذ طريقة من طرائق التمام فإنه ينصب ، أو يرفع طبقًا لموقعه وعلاقته المعنوية .

واسمُ الفاعل وعمله النصبَ في معموله يشبه به النحاةُ نصب التمييز الذي حدا بهم إلى ملاحظة فكرة تمام الاسم ، من حيث إن المميَّز عندما ينون لا يمكن إضافته إليه ما بعده ، « لأن التنوين والإضافة لا يجتمعان ، فنَصَب شبَهَا باسم الفاعل في قولك : أنا ضاربٌ زيدًا ، لأنك إذا نونت لم يكنْ إلا النصبُ »[(١)] .

وكذلكم صيغ المبالغة تكون مضافةً إلى معمولها ، فإن دخلها ما يفيد تمامها فإنها تنصب معمولَـها المفعولَ به .

وإن افتقد أي منها طرائق التمام فإن المعمولَ يُـجَرَّ .

ففي قول الأعشى ميمون قيس :

كنـاطحٍ صـخرةً يومًـا ليوهنَهـا فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ[(٢)]

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٧٢٣ .
(٢) ينظر : شرح الشذور ٢٩٠/ شرح ابن عقيل الشاهد رقم ٢٥٤/ أوضح المسالك الشاهد رقم ٣٧١ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نلحظ تنوينَ اسم الفاعل (ناطح) ، فنصب المفعول به (صخرة) .

وقول الشاعر :

حَـذِرٌ أمـورًا لا تضـير وآمـنٌ مـا لـيس منجيـه مـن الأقـدار[١]

وفي قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [الطلاق:٣] ، قرأ حفص اسم الفاعل (بالغ) بدون تنوين ، فأصبح اسمًا ناقصًا ، فلزم إضافةُ معموله (أمره) إليه ، وقرأ الباقون بالتنوين ، فيكون اسمًا تامًا ، فنصب معموله (أمر) [٢] .

والقراءتان مثبتتان في قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الزُّمَر:٣٨] بتنوين (كاشفات وممسكات) على التمام ، ونصب (ضر ورحمة) ، وبدون تنوين فيهما على النقصان ، وجر معموليهما .

أما قوله تعالى : ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ﴾ [البقرة:٣٠] ، فليس في (جاعل) إلا التنوين على التمام،لذلك وجب نصب (خليفة)،لامتناع جره بالإضافةِ لوجودِ الفاصل الذي أوجب تنوين (جاعل) .

وفي قوله تعالى:﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[الأحزاب:٣٥]، اسم الفاعل (الذاكرين) تَمَّ بالألف واللام لذلك نصب معموله لفظ الجلالة .

---

(١) الكتاب ١ ـ ١١٣ ، وينسبه إلى أبان اللاحقي .

(٢) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ٢ ـ ٢٦٣/ البحر المحيط ٨ ـ ٢٨٣/ الدر المصون ٦ ـ ٣٢٩ .

www.alukah.net
شبكة الألوكة

*** اسم المفعول :**

يكون معمول اسم المفعول مضافًا إليه مجرورًا ، لكن اسم المفعول إن اتخذ طريقة من طرائق تمام الاسم فإن معمولَه يرفع ، نحو : أنت معظَّمٌ قدرُه ، إنه محترمٌ رأيُه ، وما هذا الرفع إلا دليل على كونه مفعولًا به في أصل بنية جملته ، كما قد ينصب على التمييز ، نحو : أنت معظَّمٌ قدرًا ، ومحترم رأيًا .

وإذا قلت : الممنوحُ مكافأةً يستحقها ، فإن اسمَ المفعول تام بالألف واللام ، فعمل الرفع في ضميره المستتر فيه ، والنصب في المفعول الثاني (مكافأة) .

*** الصفة المشبهة باسم الفاعل :**

لمعمولها ثلاث أحوال إعرابية :

ـ **الخفض بالإضافة** ، وذلك إذا احتسبت اسما مشتقا غير تام ، ولم يوجد به ما يتممه ، كأن تكونَ مجردةً من أداة التعريف ، كما يكون معمولها مجرورًا منها ، ومن الإضافة ، لأن كل ذلك يجعلها تامة .

ـ **الرفع** : ويكون بجعل الصفة المشبهة اسمًا تامًا ، باستخدام إحدى الطرق السابقة ، فتقول : هو كريمٌ أبوه ، هو الكريم أبوه . وذلك على أن يكون المعمولُ فاعلًا للصفة المشبهة ، دون تقدير ضمير على القبح . فلا ينصب معمولها ، لأنها اسم مشتق تام لم يكتمل مرفوعُه .

ـ **النصب** : ويكون بجعل الصفة المشبهة اسمًا تامًا ، وأن يقدرَ فيها فاعل مستتر ، ويكون معمولها الظاهر منصوبًا على المفعولية على التجوز ،

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فتقول : هو كريمٌ أباه ، (بالتنوين) هو الكريم أباه ، (بالألف واللام) .

*** المصدر واسم المصدر :**

يضاف معمولُ المصدر واسم المصدر إليهما ، لكنهما لو كانا اسمين تامين لرفعا المعمولَ أو نصباه ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[البقرة:٢٥١] ، أعجبني طيبُه نفسًا ، وكرمُه خلقًا .....

وقول الشاعر :

قالوا كلامُك هندا وهي مصغية يشفيك؟قلت:صحيح ذاك لو كانا

ونلحظ أن المصدرَ قد تَمَّ بالإضافة .

*** أفكار متممة لنظرية تمام الاسم :**

١ ـ إذا تم الاسم الناقص في الاستعمال اللغوي المطرد بإحدى طرق تمام الاسم فإنه ينصب ما بعده .

فمن المعلوم أن تمييزَ المائة ومضاعفاتها يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة ، لأنه يفتقد كل طرائق تمام الاسم ، لكنه إذا اتخذ طريقة منها فإن تمييزها ينصب لا غير ، كما ورد في قول الربيع بن ضبع الفزاري :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء[1]

(١) ينسب أيضًا إلى يزيد بن ضبة.ينظر:الكتاب ١ ـ ١٠٦،٢٩٣/ المقتضب ٢ ـ ١٦٩/ مجالس ثعلب ١ ـ ٣٣٢/ التبصرة والتذكرة ١ ـ ٣١٧/ الجمل ٢٤٦/ المقتصد ٢ ـ ٧٣٤/ المفصل ٣١٤/ المساعد على شرح التسهيل ٢ ـ ٧٠/ الأشموني ٤ ـ ٤٨/ شرح التصريح ٢ ـ ٢٧٣ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

حيث الأصل (مائتي عام) بالإضافة ، كما هو شائع في عرف العربية ، فلما اكتسب الاسم المثنى نون التثنية ، نصب المضاف إليه التمييز (عاما) .

وقد قيل : ثلاثةً أثوابًا ، حيث أثبت التنوين[١] .

٢ ـ إذا حذف من الاسم التام ما به تمامُه جُرَّ ما ميَّزه بالإضافة :

وقد ذكرنا مثل ذلك في تمييز المقادير وأشباهها ، ومنصوب الأسماء المشتقة ، حيث يقال : إنه فاهمٌ الدرسَ ، ينصب (الدرس) لتمام اسم الفاعل (فاهم) بالتنوين ، ولكن يقال : إنه فاهمُ الدرس ، بجر (الدرس) لنقصان اسم الفاعل (فاهم) لعدم تنوينه .

ومثله : زرعت فدانَ أرزٍ ، وفدانًا أرزًا .. إلخ .

« ولا يفعل ذلك بتنوينٍ ظاهرٍ إن كان ما هو فيه مقدرُ الإضافةِ إلى غير التمييز ، نحو : البيتُ ممتلئٌ بُرًّا ، فإن تقديرَه : البيت ممتلئُ الأقطار بُرًّا ، فلما كان المميَّز في هذا المثالِ ونحوه مضافًا إلى غير التمييز تقديرًا امتنع أن يضافَ إلى التمييزِ ، كما لا يضاف إلى المضافِ صريحًا »[٢] .

٣ ـ التمام وشبه الإضافة :

ننبه إلى أن طرائقَ تمام الاسم ليعمل فيما بعده هي نفسُها التي تجعل المضافَ شبيهًا بالمضاف ، أي : تجعل التركيبَ الإضافي تركيبًا شبيهًا بالإضافي ، فكل منهما فصلٌ بين المضافِ والمضافِ إليه بإحدى الطرائق

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ ـ ٣٩٤ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ ـ ٣٨١ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المذكورة ، وما التركيب الشبيه بالإضافي إلا جعل الجزء الأول منه اسمًا تامًا فيكون عاملًا فيما بعده ، ويكون ذلك في جميع المواضع التراكيبية التي ذكرت من خلال تمام الاسم . وقد ربط سيبويه بين تمام الاسم والشبيه بالمضاف(١) .

٤ ـ اسم إن :

اسم (إن) وأخواتها ، من المنصوبات ، ولم يُسبق بجملة ، أو ما يشبه الجملة ، أو اسم تام ، وإنما يُسبق بحروف ، ويربط سيبويه بينها وبين عشرين في نصبها لما بعدها ، فيذكر : « وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، وهي لا تصرف تصرف الأفعال ، كما أن عشرين لا تَصرَف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل ، وكانت بمنزلته ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال ، وشبهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهمًا ، لأنه ليس من نعتها ، ولا هي مضافة إليه ....» (٢) .

فالمعمول الرئيسي في نصب هذه الأحرف أسماءها أنها لا تضاف إليها ، ولا تكون صفة لها ، ولكنها لا تحمل على الأسماء ، وإنما تحمل على الأسماء المشتقة من الفعل .

وتلحظ أن سيبويه قد جعل مبرراتِ نصبها لأسمائها مبرراتٍ خاصةً بتمام الاسم المشتق .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ ـ ٢٨٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ١٣١ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

القسم الثاني : تمام الجملة

يقصد بتمام الجملة ـ كما ذكرنا ـ ذكرُ ركنيها الأساسين ، « ألا ترى أن قولك:ضرب زيد كلام تام»[(١)].والجملة تعطي معنى من خلال العلاقات المعنوية بين ركنيها ، وعندئذ تكون المتطلبات الرئيسة للفهم التبادلي بين طرفي الحديث قد توافرت ، والمقصود بالركن الأساس من الجملة ما يكوّنه وكل ما يتعلق به من توابع أو غيرها .

فإذا كانت الجملة تامة اجتازت بذلك مرحلة الرفع ، وكان ما بعد التمام يتخذ حالة النصب بالتمام ، ويكون بيانًا وإيضاحًا للعلاقة المعنوية التي تربط بين الركنين في جهة محددة، تتضح في ما جاء بعد التمام، كمعنى المفعولية أو الحالية أو الزمنية .... أو غير ذلك .

مواضع عمل تمام الجملة :

تمام الجملة يجعلها ناصبة لما بعدها ، أو : ما بعدها يكون منصوبًا لتمامها، ويكون ذلك في كل مواقع النصب التي تذكر بعد الركنين الأساسين للجملة ، وبخاصة الجملة الفعلية أو ما يشبهها ، وهذه المواقع ـ من حيث موضوع البحث ـ هي :

* المفعول به :

نصب المفعول به بعد تمام الجملة الفعلية واضح لدى بعض النحاة ،

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٧٢٣ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

حيث إنهم اضطروا إلى ذكره عندما أرادوا أن يعللوا لنصب تمييز النسبة أو نصب المثنى ، فشبهوهما بنصب المفعول به[١] .

ما يشار إليه هنا هو المفعول المحذوف جملته في معاني : التحذير ، والإغراء، والاختصاص ، والأمثال ، والإجابة عن سؤال سابق ، والاسم المشتغل عنه إلى ضميره ، والنعوت المقطوعة إلى النصب ، وكلها يقدر فيها جملة فعلية محذوفة تامة الركنين[٢] ، ويكون النصب عن تمام الجملة .

كما يتصل بهذا القسم المفعول به المنصوب الذي يكون في أساليب خاصة تقدر بجملة فعلية ، وهو المنادى .

وتسري الفكرة على المفعولين المنصوبين في باب (ظن وأعطى) ، وما تناثر من أفعال تنصب مفعولين ، من مثل : سمى ، كنى ، روى ، زوَّج ، سقى ، سأل .... ، وعلى المفاعيل الثلاثة المنصوبة في باب (أرى وأعلم) ، وكلها تكون بعد جملة تامة الركنين ، ويلاحظ ما يأتي[٣] :

ـ لا يكون النصب واجبًا إلا إذا سبقت الجملة الفعلية تامة الركنين ، ولم يكن فيهما ما يعلق .

ـ إذا سبق المفعولان ركني الجملة فإنهما ـ غالبًا ـ ينصبان ، ويصبحان جملة اسمية ، حيث لم يأتيا بعد جملة تامة .

---

(١) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٧٢٣/ شرح المفصل بن يعيش ٢ ـ ٨٧ .
(٢) ينظر : الكتاب ١ ـ ١٦٨/ المقتضب ٢ ـ ٣١٥/ التسهيل ٨٥/ المساعد شرح التسهيل ١ ـ ٤٤٢/ شرح التصريح ١ ـ ٣١٤ .
(٣) ينظر: المقتضب ٢ ـ ١٠، ٣٤٤/ المقرب ١ ـ ١٢١٦/ شرح شذور الذهب ٣٦٤/ همع الهوامع ١ ـ ١٥٣/ شرح التصريح ١ ـ ٢٥٣ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ـ إذا توسطتهما الجملة الفعلية تساوي نصبهما وعدمه .

ـ إذا كان هناك لبس لفظي في سبق الجملة الفعلية للمفعولين فإن العمل فيهما يكون معلقًا ، وذلك بأن يدخلَ عليهما ، أو بينهما ، ما يوحي بابتدائيتهما .

*** سائر المفعولات :**

نصب المفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، يساير نظرية تمام الجملة الفعلية التي وضحت في المفعول به ، حيث يذكر كل من هذه المفعولات بعد أن يتم الكلام بذكر الفاعل ، يجمع ذلك في قول ابن يعيش في المفعول فيه : « لما كان الظرفُ أحد المفعولات كان حكمُه حكمَ المفعول ، فكما أن المفعولَ به ينتصب بعامل مضمر لدلالةِ قرينة حالية أو لفظية ـ على ما مضى شرحه ـ فكذلك الظرف »[(١)] .

فقوله «أحد المفعولات» ـ يوحي بأنه جعل للمفعولات حكمًا واحدًا في كونها مفعولًا ، ولا جدالَ في كون المفعول المطلق مذكورًا بعد تمام الجملة فيكون نصبه .

ومن قبل ذلك شبه سيبويه انتصابَ الظروف بانتصاب التمييز بعد ألفاظ العقود ، وبانتصاب العلم بعد القول : أنت الرجل علمًا[(٢)] .

مع التنبيه إلى أن بعضَ النحاة[(٣)] يقدرون جملة فعلية قبل كل مفعول

---

(١) شرح المفصل ٢ ـ ٤٧ .
(٢) ينظر : الكتاب ١ ـ ٤٠٤ .
(٣) ينظر: أسرار العربية ١٨٣/ المرتجل ١٥٩/ شرح المفصل لابن يعيش ٢ ـ ٤٩/ المساعد شرح التسهيل ١ ـ ٥٤١/ شرح الرضى على الكافية ١ ـ ١٩٥ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

منها ، فيرى الزجاج أن قولهم : استوى الماء والخشبة ، تقديره : ولابس الخشبة[١] ، ويرون نصب المفعول فيه على جهة الاتساع .

ويشبه سيبويه انتصاب المفعول معه بانتصاب الدرهم في قولك : عشرون درهمًا[٢] .

لكنه ـ ربما ـ قد يثار الجدالُ في قضيتين في سائر المفعولات :

أولهما : كون بعض المفعولات مقيدة بحرف جر في البنية الأصلية ، لذلك فقد اضطر النحاة أن يضيفوا هذا الحرف إلى ما سمِّي به مفعول آخر،وهذه الحروف تنحصر في:الباء (به)،مع (معه)،اللام (له)، في (فيه)، لكنه يمكن أن يوجه ذلك توجهين : إما أن تكونَ هذه من قبيل أشباه الجمل المتعلقة بالجملة التامة التي تسبقها ، وما التعلق إلا مفعولية ، وإما أن تكونَ هذه منصوبةً على الاتساع في المفعولية ، أو على نزع الخافض ، ولنا رأي في ذلك نرجحه[٣] .

والأخرى : ما يمكن أن يثارَ من القول : إن بعض هذه المنصوبات (المفعول فيه) ينصب قبل تمام الجملة،كأن تقول: المقابلة مساءً، أو: الرجل في الدار ، ويرد على ذلك بأن جمهورَ النحاة يقدر محذوفًا يتم به الركن الثاني للجملة ، ويكون المنصوب ـ حينئذ ـ مذكورًا بعد تمام الجملة .

ويتضح ما في المثل الأول (المقابلة) من معنى شبيه بالجملة ، إذ التقدير:

---

(١) ينظر : أسرار العربية ١٨٣ . (٢) ينظر : الكتاب ١ ـ ٣٦٧ .
(٣) ينظر : كتاب نزع الخافض ، للباحث / نظرية النصب في النحو العربي : للباحث .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نتقابل ، وهذا التقدير جملة فعلية تامة الركنين ، وإن كانت (المقابلة) مصدرًا تمثل جملة منزوعة الزمن .

*** المستثنى :**

يجعل المستثنى في حال نصبه شبيهًا بالمفعول به ، حيث إن كلًا منهما يأتي بعد كلام تام ، أوجملة تامة ، ولذلك فكل منهما فضلة ، فالمفعول يأتي بعد الفاعل ، وكذلك الاستثناء جاء بعد ما تم الفاعل ، نحو : ضرب زيد عمرًا ، وقام القوم إلا زيدًا[١] .

وإذا كان النحاةُ يعللون لنصب المستثنى بأوجه عديدة ، فبعضهم يعود إلى نظرية التمام في حال الكلام التام المنفي ، ويُوَجَّه إعراب المستثنى ـ حينئذ ـ منصوبًا على الاستثناء ، فيذكر عبد القاهر الجرجاني : فإذا أردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام ، فقلت : ما جاءني أحد إلا زيدًا ، كما قلت : خرج القوم إلا زيدًا ... [٢] .

وإن كان سيبويه يشبه نصب المستثنى في هذا التركيب بنصب عشرين لدرهم ، إذا قلت : عشرون درهمًا[٣] ، مع ملاحظة أنه يذكر أن العامل ما قبل المستثنى من الكلام[٤] ، ولا يكون قبله إلا جملة .

وقد يكون حصرُ النحاة تفكيرَهم في نوع الوساطة بين جملة الاستثناء والمستثنى قد صرفهم عن نظرية التمام،فالجرجاني في تعرضه لنصب (غير)

---

(١) ينظر : شرح المفصل بن يعيش ٢ ـ ٨٧ .
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٧٠١ ، ٧٠٢ .
(٣) ينظر الكتاب ٢ ـ ٣١٠ ، ٣١٩ .
(٤) الموضع السابق .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

في القول: ما جاءني أحد غير زيد : عقب على النصب بقوله : « والنكتة في هذا أنك قلت : جاءني القومُ غيرَ زيد ، فنصبت غيرًا من غير واسطة ، ولم يجز أن تنصب زيدًا في قولك : جاءني القوم إلا زيدًا من غير واسطة (إلا)، فتقول : جاءني القوم زيدًا ...» [(١)] . ونسى الجرجاني نظرية تمام الجملة التي ذكرها في نصب المستثنى في الكلام التام المنفي ، لأنه نظر إلى الواسطة وعدمها ، دون النظر إلى أن (غير زيد) هو (إلا زيدًا) ، ويرجع التعليل إلى إبهام (غير) إبهامًا أشبه بإبهام (خلف وأمام) ، وكما يتعدى الفعل اللازم إلى الظروف بغير واسطة[(٢)] .

والرأي ي نصب المستثنى أنه لما تخالف المستثنى منه والمستثنى في الحكم المتعلق بالأول نصب الثاني،وكان النصب عن تمام الجملة، حيث التركيب الاستثنائي مكون من جملة تامة،فأداة الاستثناء (إلا)، فالمستثنى، ولنلحظ ما يأتي :

أ ـ إذا ورد أسلوب الاستثناء لا يتضمن المستثنى منه فإن المستثنى يعرب حسب موقعه في الكلام ، لأنه يكون واحدًا من :

ـ ركن أساسي في الجملة ، فيعرب حسب موقعه .

ـ مذكور بعد تمام الجملة ، فيعرب على التمام ، أي : يكون منصوبًا .

ب ـ « الغرض في (إلا) إذا جاءت قبل تمام الكلام أن تثبت به ما نفيته ، كقولك : ما جاءني إلا زيد »[(٣)] .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٧٠٩ .
(٢) السابق ٢ ـ ٧١٠ .
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٧١٢ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

*** التمييز :**

التمييز المنصوب لتمام الجملة إنما هو تمييز النسبة ، لأنه تمييز للعلاقة بين أجزاء الجملة، وبخاصة الركنان الأساسان، «ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام ، فإذا قلت : تفقأ زيد ، كان الفعل قد أخذ فاعله ، فلما احتجت إلى شيء يبين نصبته ، إذ لا يكون ما بعد الفاعل إلا المفعول ، كقولك : ضرب زيد عمرًا »[(١)] .

وتمييز النسبة قسمان :

أولهما : تمييز غير محول ، مثل : لله دره فارسًا ، كفى به عليمًا ، امتلأ الإناء ماءً ، لي ملءُ الدارِ رجالًا[(٢)] .

والآخر : تمييز نسبة محول ، أي : كان له موقع آخر في أصل بنية الجملة قبل أن يحوَّل إلى التمييز ، كأن يكون محولًا من المفعولية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر:١٢] .

وإذا كان التمييز المحوَّل أحد ركني الجملة فإن الجملة يستتم ركناها أولًا ، بذكر بديل للتمييز المحوَّل وفي موقعه ، لأنه لا يصح النصبُ إلا بعد إتمام الجملة،كما هو في قوله تعالى:﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم:٤]، حيث (شيبًا) فاعل في أصل الجملة ، فلما تحول إلى التمييز أُتمت الجملةُ بفاعل مناسب ، وهو (الرأس) الذي كان مضافًا إلى الفاعل في الأصل ، والمضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٦٩١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ ـ ١٧٣ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومثله : ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف:٣٠] ، والأصل : قد شغفها حبُّه ، ومنه : يعجبني خلقا ، يروق لي منظرا .

وبعض النحاة يذهب إلى أن مثل : زيد طيب أبًا ، ولله دره فارسا ، محول عما فيه معنى الجملة[١] ، ويقدرون الأول بأنه : يعجبني طيبته أبا ، لكنه يمكن أن يكون محولًا عن الفاعلية ، على تقدير : زيد طيب أبوه ، أو على الابتدائية ، إن جاز تحويل التمييز من الابتدائية ، ويلحظ أن مثل : زيد طيبا أبا ، وكَرمُ زيد أبا ، وهو ما صح فيه أن يكونَ التمييزُ خبرا للاسم قبله ، أو لملابسة المقدر ، يقدر فيه وجهان من المعنى[٢] : أن يكونَ زيد هو الأب ، وأن يكون المميز ليس زيدًا ، وإنما هو الأب .

*** أسلوب التعجب :**

نحو : ويَلُمِّ لذاتِ الشباب معيشة ، حيث تمت الجملة بأسلوب التعجب ويَلُمِّ لذات ، فنصب التمييز (معيشة) بعد تمام الجملة .

ومن أمثلة النصب بعد تمام الجملة في معنى التعجب أن تقول : ما أجمل الربيع زهرًا ، وأطيب به هواء ، وأجمل به منظرًا ، ما لزيد فارسًا ، ويحه رجلًا[٣] ، ولله دره رجلًا ، كفى بعلي رجلًا ....

ويجوز أن يجر التمييز بـ (مِن) في أساليب التعجب .

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معطي الموصلي ١ ـ ٥٧٧ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ ـ ٣٧٩ .
(٣) ينظر : الكتاب ٢ ـ ١٧٤ .

www.alukah.net
شبكة الألوكة

*** النداء التعجبي :**

نحو: يا لعليٍّ أبا ، حيث القول : (يا لعليٍّ) فيه معنى الجملة ، إذ التقدير: أعجب لعلي ، ولذلك نصب التمييز (أبا) لتمام الجملة قبله .

يفرق بعض النحاة[١] في أمثلة النداء التعجبي بين تمييز الذات وتمييز النسبة ، فإن كان ضميرُ الغائب مبهمًا لا يعرف المقصود منه ، حيث لم يذكر مرجعه ، فإنه يكون تمييزًا للذات ، نحو : يا له رجلًا ، يا لها قصة ، ويحه رجلًا ...

وإن كان ضميرُ الغائب غيرَ مبهم ، بأن عرف المقصود من الضمير ، فعرف مرجعه ، فإنه يكون تمييز نسبة ، نحو : جالست عليًا ، فويحه رجلًا، زارني محمد ، فيا له حكيمًا .

وأرى أن الاسمَ المنصوبَ الذي يميز ضمير الغائب إنما هو من قبيل تمييز النسبة ، لأن المقصودَ الدلالي من التراكيب السابقة يكمن في معنى التعجب ، ويكون بوجوب تقدير جملة قبل الاسم المنصوب ، وتقديره : ما أعظمه رجلًا ....

*** الحـــال :**

الحال هيئة صاحبها أثناء حدوث الحدث ، ولابد أن تكون مسبوقة بجملة حدثية تامة الركنين ، « فهي تشبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام ، واستغناء الفعل بفاعله .... ولأجل هذا الشبه استحقت أن

(١) ينظر : الاترابادي على الكافية ١ ـ ٢١٨ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تكون منصوبة »[١] .

والنحاة قد عوَّلوا ذلك على سيبويه ، ففي معرض تعليله لنصب (منطلق) ، في القول : هذا عبد الله منطلقًا ، يذكر: « فمنطلق حالٌ قد صار فيها عبدُ الله ، وحالَ بين منطلقٍ وهذا ، كما حال بين راكبٍ والفعلِ حين قلت:جاء عبد الله راكبًا،صار جاء لعبد الله،وصار الراكب حالًا، فكذلك هذا »[٢] ، ويفهم من كلام سيبويه أنه لما حال الخبر والفاعل بين المبتدإ والفاعل وأصبحت الجملتان ـ اسمية وفعلية ـ تامتين بإتمام الركنين، صار ما بعدها فضلةً عن الجملة التامة ، فكان النصبُ على الحالية .

والحالية هذه إنما هي علاقة معنوية بين المنصوب وما قبله .

وما الرأي في كل من الحالين والتمييز في القول : محمد شيخًا أكثر نشاطًا منه شابًا ؟

نلحظ أن الحالين (شيخًا، شابًا) حالان لمحمد المخبر عنه أنه أكثر نشاطًا ، فالترتيب التقديري أنهما يجيئان بعد ركني الجملة الاسمية (محمد أكثر) ، أما التمييز (نشاطًا) فهو مذكور بعد تمام الجملة .

*** خبر كان وأخواتها :**

يكون خبر (كان) وأخواتها منصوبًا بعد أن يسبقَه فعل ناقص ، واسمٌ مرفوع، وهما يمثلان جملة، إلا أن النحاةَ لا يكادون يعترفون بها جملة تامة،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ ـ ٥٥ .
(٢) ينظر : الكتاب ٢ ـ ٧٨ ، وانظر : ٢ ـ ٨٧ ، ١١٨ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

حيث إن هذه الأفعالَ ناقصة لا يستغنى فيها الفعلُ عن المنصوب ، ومهما كان التعليلُ فهو منصوب ، ويعللون له لشبهه إما بالمفعول به ، وإما بالحال[١] ، وكلاهما ينصب بعد جملة تامة ، تتكون من الفعل (كان) أو غيره ، والفاعل اسمه ، لأن كل فعل من هذه الأفعال يدل على حدثية وزمن ، باستثناء (ليس) ، ويرجح حرفيتها ، لذا فإن أخبارَ هذه الأفعال تنصب لأنها بعد جملة تامة .

ويقابل خبرُ (كان) المنصوب بخبر (إن) وأخواتها المرفوع ، فخبر (إن) مرفوع لأنه لم يسبق بجملة تامة ، حيث الحرفُ مع الاسم الذي يليه لا يكونان جملة ، ولا يفهم منهما معنى تام ، ومنه يتأكد لنا أن خبرَ (كان) إنما هو منصوب لأنه بعد جملة تامة .

ـ ما يعمل عمل الفعل ويكون جملة تامة : من :

*** اسم الفعل :**

نحو: حسبك بالقرآن هاديًا ، حيث تتم الجملةُ باسم الفعل : (حسب)، وفاعله (القرآن)،ولذلك نصب التمييز،أو الحال (هاديًا) عن تمام الجملة.

*** المنسوب :**

المنسوب مما يكون اسمًا تامًا ، وتمامه التنوين ، أو أداة التعريف ، فيقال : هو مصريٌّ مفتخرًا ، هو المصري مفتخرًا .

---

(١) ينظر : الكتاب ١ ـ ٤٥/ المفصل ٣٦٣/ شرح المفصل ٧ ـ ٩٠/ البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ ـ ٤٦٨، ٢ ـ ٦٦٢/ شرح شذور الذهب ١٨٤/ شرح التصريح ١ ـ ١٨٤.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ـ تمام الجملة واكتفاء المواقع عند سيبويه :

في تحليل نصب الحال في القولين : (ضربت عبد الله قائمًا ، وذهب زيد راكبًا) يذكر سيبويه : « الاسم الأول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون بمنزلته ، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلًا »(١) .

نستنتج من ذلك أن كلا من الفعلين: ضرب، وذهب، يحتاج إلى فاعل، وهو مذكور في الجملة ، لكن الفعل (ضرب) متعد يحتاج إلى مفعول ، وقد ذكر في (عبد الله) ، لكن (ذهب) لازم لا يحتاج إلى مفعول ، فكان النصب في (قائمًا ، وراكبًا) على معنى الحالية ، لأن الجانب المعنوي يتطلب ذلك ، كما أن المواقعَ المتطلبة في كل جملة قد سُدَّت بذكر ألفاظ دالة على معناها : الفاعلية في الجملتين ، والمفعولية في إحداهما .

فهذه نظرية اكتفاء المواقع في الجملة .

ثم يربط بين ذلك التمام في قوله : « وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها والجار في قولك : لي مثله رجلًا ، ولي ملؤه عسلًا ، وكذلك : ويحه فارسًا ، وكما منعت النون في عشرين أن يكونَ ما بعدها جرًا ، إذا قلت : له عشرون درهمًا »(٢) .

ومنه يتضح لنا أن التمامَ إنما هو اكتمال مواقعَ أو أماكنَ في الكلام ، حيث الفعل يتطلب فاعلًا ، فإذا كان متعديًا فإن ما بعده يكون مفعولًا ما

(١) الكتاب ١ ـ ٤٤ .
(٢) الموضع السابق .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

دام يتحمل معنى المفعولية ، وإذا كان لازمًا كان ما بعد الفعل والفاعل في موقع آخر يتلاءم مع علاقته المعنوية بما قبله .

والاسم يكون تامًا بإحدى طرائق التمام الست ، وإذا لم يكن كذلك فإنه يضاف إلى ما بعده .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

القسم الثالث

أ ـ بين التمام وعدمه :

علينا أن نلحظ أن فكرة التمام في النحو العربي فكرة مطردة ، حيث يكون لبعض التراكيب أو بعض الكلمات طبيعة خاصة في الاستخدام اللغوي ، يجعل منها تامة مرة ، وغير تامة أخرى . ومن أمثلة ذلك :

ـ أدوات الاستثناء عدا وخلا ـ وعلى الأرجح ـ حاشا : هذه الكلمات استخدمت في اللغة حروفًا جارة مرة ، وأفعالًا مرة أخرى .

فإذا كانت أفعالًا ، فإن السياق يجعل لها فاعلًا مستترًا ، يقدر ببعض المستثنى منه ـ على الأرجح ـ ، فتكون مع فاعلِها جملة تامة ، فينصب ما بعدها على المفعولية .

وإذا سبقتها (ما) ، فإنها يجب أن تحتسب أفعالًا ، لأن (ما) حرفية ، والحرف لا يدخل على الحرف،ويقدر فاعلها مستترًا ـ كما سبق ـ، وينصب ما بعدها على المفعولية لتمام الجملة السابقة عليه .

ـ شبه الجملة إذا ذكرت بعد ما لا يكون جملةً تامة ، وكانت لها به علاقة معنوية ، كانت متممة له ، ليكوِّنا جملة تامة ، نحو : الرجل في الحديقة ....

وإذا ذكرت بعد جملة تامة ، فإنها إما أن تكون لها علاقة معنوية بركني

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الجملة معًا ، لا بواحد منهما على حدة ، فتكون في محل نصب على الحالية أو على الظرفية أو خبر كان ... ، طبقًا للموقعية والعلاقات المعنوية ، وإما أن تكون متعلقة بسابق عليها ، فعلٍ أو ما يعملُ عمل الفعل ، وما التعلق إلا مفعولية ، أو شبه مفعولية .

فالحرف لا يتعلق بالحرف ، وإنما يتعلق الحرف بالفعل[(١)] .

ـــ المستثنى ذو الوجهين :

في أسلوب الاستثناء ذي الكلام التام المنفي يحتسب المستثنى بدلًا تابعًا من المستثنى منه ، أو مستثنى منصوبًا ، الفرق بين التقديرين فارق لفظي ومعنوي على النحو الآتي[(٢)] :

ـ في القول : (ما قام أحد إلا زيد) إذا احتسبت المستثنى بدلًا من أحد ، فإنك قد جعلت معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر (أحد) كالتوطئة ، فصار المستثنى كأنه ركن من ركني الجملة ، لأن البدل في نية تكرير العامل ، وصار كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام ، وركنه أساس .

وإذا نصبت (زيدًا) فجعلته مستثنى فإنك تكون قد جعلت معتمد الكلام النفي ، وأصبح (ما قام أحد) مقصودًا قصدًا موجهًا ، فصار جملة تامة الركنين ، فيذكر المستثنى (أحد) فضلة ، فتنصبه ، كما ينصب المفعول به بعد ذكر ركني الجملة الفعلية .

---

(١) ينظر : أسرار العربية ٢٠٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ ـ ٣١٩/ شرح المفصل لابن يعيش ٢ ـ ٨٧ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

من الأمثلة السابقة يتأكد لنا فكرة التمام في النحو العربي ، ومدى أثرها اللفظي في الإعراب ، وأثرها المعنوي في السياق .

ب ـ الجانب المعنوي في التمام :

اللغة يجب أن تكونَ واضحةَ البيان للمستمع ، خالية من اللبس والالتباس، بعيدة عن التعمية والتغطية، وهذا يدعو إلى أن تكونَ الكلمةُ واضحة ، كما تكون الجملةُ كاملة ، وعلينا ألا نغفلَ أن كثيرًا من الأسماء في اللغة تلازم الإضافةَ كي تتضح ، ولذلك فإن في اللغة وسائل كثيرة لتقييد الكلمة ـ اسمًا أو فعلًا ـ ، كما أن فيها ما يقيد الجملة ، وأقصد بالتقييد التحديد الدقيق للمجموع الدلالي المقصود منها .

وما فكرة التمام في النحو العربي إلا وسيلة مهمة من وسائل التقييد والتوضيح والبيان ، ولم يصرح بذلك كثير من النحاة حيث إنهم لم يربطوا ربطًا صريحًا مباشرًا بين مصطلح التمامِ حين استخدامه عند قليل منهم ـ والجانب المعنوي .

لكننا يمكن أن نلتقطَ شيئًا من هذا الجانب من خلال ما ذكره سيبويه حين علل لنصب (عشرين) و (مثل) تمييز كل منهما ، حيث يقول : « إذا قلت : لي مثلُه ، فقد أبهمت ، كما أنك إذا قلت : لي عشرون ، فقد أبهمت الأنواع،فإذا قلت : درهمًا ، فقد اختصصت نوعًا ، وبه يُعرف من أي نوعٍ ذلك العدد ، فكذلك مثَله ، هو مبهم يقع على أنواع : على الشجاعة والفروسة، والعبيد، فإذا قال:عبدًا ، فقد بيَّن من أي أنواع المثل ...» [(١)] .

(١) الكتاب ٢ ـ ١٧٢ ، وينظر : ٢ ـ ١٣١ ، ١٩١ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والفكرة مطردة في سائر المنصوبات ، فـ «إذا قلت: ويحه، فقد تعجبت، وأبهمت من أي أمور الرجل تعجبت ، وأي الأنواع تعجبت ، فإذا قلت : فارسًا وحافظًا فقد اختصصت ، ولم تُبهِم ، وبنيت في أي نوع هو »(١) .

و « إذا قلت : يا هذا الضارب زيدًا ، ويا هذا الضاربُ الرجل ، كأنك قلت : يا هذا الضارب ، وذكرت ما بعده لتبين موضع الضرب ، ولا تبهمه .. »(٢) .

ونرى أنه قد ربط بين الإبهام في تمام الاسم لفظيًا والبيان والتبيين أو إزالة الإبهام في ذكر منصوب الاسم التام .

ومثل ذلك ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في قوله : « ألا ترى أن قولك: (ضرب زيدٌ) كلامٌ تام ، وفي المفعول بيانٌ أيضًا ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ضرب زيد) ، أو قلت : (أنا ضاربٌ زيدًا) كان مبهمًا شائعًا في أمة الضرب ، فإذا قلت ، (عمرًا) بينت وانتزعت الإبهام ، كما أنك إذا قلت : (تصببت عرقًا ، وما في السماء قدر راحة سحابًا) كان كذلك .. »(٣) .

ومنه يتضح البيان الذي أحدثه المفعول به للجملة التامة ، والذي أحدثه التمييز للاسم ، وهو في ذلك يتطابق مع ما ذكره سيبويه .

وإذا أدركنا أن المعمولَ المنصوبَ للاسم التام يكون مضافًا إليه إذا لم يكن تامًا،والإضافة تعني التعريف أو التخصيص،أي:تقيد معنى الاسم،

(١) الكتاب ٢ ـ ١٧٤ .
(٢) السابق ١٩١ .
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ـ ٧٢٣ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وتضيق من دائرته الدلالية ؛ لتحصر دلالته في مدلول واحد ؛ لأدركنا أن هذا المعمول إنما نصب لسبب لفظي ، وهو تمام الاسم بطريقة لفظية ، أما الجانب المعنوي فإنه يظل على ما هو عليه من البيان ، والتوضيح ، والتخصيص ، والتحديد ، والتقييد .

يذكر سيبويه « أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعولُ لكون التنوين من الاسم ، فصار عملُه فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين ...» [(١)] ، فالإضافة إلى الاسم قبل تمامه اللفظي تؤدي دلالة تمامه ونصبه ما بعده »[(٢)] .

وإذا لم يبين الاسم معنى مبهمًا في الجملة فإنه لا يستحق النصب ، ويكون من ركني الجملة ، يذكر سيبويه : « وذلك أن رجلًا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال : أنا عبد الله منطلقًا ، وهو زيد منطلقًا ، كان محالًا ؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ، ولم يقل هو ، ولا أنا ؛ حتى استغنيت أنت عن التسمية ..... إلا أن رجلًا لو كان خلف حائط ، أو في موضع تجهله فيه ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقًا في حاجتك ؛ كان حسنًا »[(٣)] .

فما لم يأت بعد تمام الجملة تمامًا مكتملًا لا يجوز نصبه ، كما هو في المثل : أنا عبد الله منطلقًا ، وهو مع من يخاطبه ، ويعرفه ، لأنه معروف لديه ، فلم يتمم اسمه الجملة ، ولكنها تتم بقوله : منطلق ، ولذلك فإنه لا يجوز فيها

(١) الكتاب ١ ـ ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٢) ينظر : الكتاب ١ ـ ١٩٠ .
(٣) الكتاب ٢ ـ ٨٠ ، ٨١

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إلا الرفع ، ولكنه لو كان مجهولًا لدى المخاطب ، فلا يعرف من هو ؟ فإن الجملة التي يخاطبه بها تتم بالإخبار عن المبتدإ الضمير (أنا) ، أو (هو) بذكر اسمه . فتكون الجملة قد تمت ـ حينئذ ـ ، لأن الاسم قد أعطى معنى كان مجهولًا لدى المتحدث ، فصار خبرًا ، وما بعده ينصب على الحالية .

ومما سبق نؤكد أن التمام اللفظي للاسم أو الجملة إنما هو إيذان بكمال أساس اسمي أو جملي ، وما بعدهما من منصوب مذكور يكون لإزالة إبهام ما ، أو للتبيين والتوضيح لما قد تم .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

من المراجع والمصادر

ـ الأزهري : خالد بن عبد الله .

شرح التصريح على التوضيح ، الطبعة الأزهرية ، ط٣ ، ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م .

ـ الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد محمد بن أبي سعيد الأنباري .

أسرار العربية ، تحقيق محمد بن بهجة البيطار ، دمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .

ـ الجرجاني : عبد القاهر .

المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، الرشيد ، بغداد ١٩٨٢م .

ـ أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ، السعادة : ١٣٢٨هـ .

ـ ابن الخشاب : أبو محمد عبد الله بن أحمد ... بن الخشاب .

المرتجل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

ـ أبن أبي الربيع : عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي .

البسيط في شرح جمل الزجاجي . تحقيق د/ عياد الثبيتي ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ـ ابن السراج : الأصول في النحو ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، بغداد ١٩٧٣م .

ـ السلسيلي : أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي .

شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق د/ عبد الله الحسيني، الفيصلية، مكة المكرمة ١٩٨٦م .

ـ السهيلي : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي .

نتاج الفكر في النحو ، تحقيق د/ محمد بن إبراهيم البنا ، دار الرياض ط٢ ، ١٩٨٤م .

ـ السمين البعلي : شهاب الدين أبو العباس بن يوسف ...

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩٤م .

ـ سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .

الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ٦٦ ـ ١٩٧٥م .

ـ الصيمري : أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري .

التبصرة والتذكرة . تحقيق د/ فتحي علي الدين ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ .

ـ ابن عصفور : على بن مؤمن .

شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح ، بغداد ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المقرب : تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر ، بغداد ١٩٧١م ـ ١٩٧٢م .

ـ ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري .

المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، مطبوعات جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ الفيروزابادي : القاموس المحيط مطبعة البالي الحلبي ١٣٧١هـ .

ـ ابن مالك : أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الطائي الأندلسي الجيالي .

شرح التسهيل ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد وآخر ، هجر ، الجيزة ١٩٩٠م .

ـ المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد .

المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٤هـ .

ـ ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري .

لسان العرب بولاق ١٣٠٠هـ ـ ١٣٠٧هـ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ـ الموصلي : عبد العزيز جمعة .

شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق د . علي موسى الشوملي ، الخريجي ، الرياض ١٩٨٥م .

ـ ابن يعيش : موفق الدين بن يعيش .

شرح مفصل الزمخشري ، القاهرة وبيروت .

شبكة الألوكة - قسم الكتب